



## الوضع العالمي والرؤية الأخلاقية

عبد الرحمن السالمي

«الوضع العالمي» تعبيرٌ غامضٌ وشاسع الدلالات والتداعيات؛ لكنّ التعبير نفسه صار مسوّغاً منذ زمن طويل؛ أي منذ صار العالم - لشدة ترابط أجزائه - قرية عالمية. ولعلّ خير دليلٍ على الترابط والارتباط وباء كورونا، والذي يقال: إنّ بؤرته الأولى كانت مدينةً صينية؛ فهو - ومنذ شهر فبراير الماضي - ينتشر انتشار النار في الهشيم بسائر أنحاء العالم، ويقال الآن من جانب الخبراء الطبيين والاستراتيجيين: إنه في فترة انتشاره الثانية أو الثالثة. وبالطبع لم يعد ممكناً الحديث عن بؤرةٍ لها تداعيات، بل لا بدّ من الحديث عن «شبكة» أو سلسلة لا يُدرى أين طرفاها. وقبل أيام تحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن أربعة أقطار مهدّدة بالمجاعة هي: الكونغو، وجنوب السودان، ودارفور، واليمن. لكنه عندما انصرف لتفصيل الأسباب، وذُكر بُقع انتشارها والأخرى المهدّدة، كاد يذكر رُبع سكان المعمورة. وهناك بالطبع فرقٌ بين هاتين الظاهرتين العالميتين؛ فالثانية تتعلّق بالفقر العالمي، أما

الأولى الوبائية فلا فرق في الانتشار بين الأقطار الغنية والفقيرة! فإذا كان الفقر - كما قال الأمين العام - يتعلّق بالحروب المحلية والطويلة الأمد، وبالجوائح الطبيعية، وبالإدارات السياسية، وبالرأسمالية العالمية - هكذا بالترتيب - فإنّ الأوبئة والتغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية لا يمكن ذكُر أسبابٍ خاصّةٍ لها، حتى لو كانت غير مباشرة، فالأحرى القول: إنها من مميزات الوضع العالمي، أو إنها معالم بارزةٌ فيه. لكنّ هذا كله لا يعني أنه «وضع طبيعي»، ولا يمكن تفكيكه من أجل الفهم والتحليل، وتأمّل إمكانيات الخروج؛ ذلك أنه لا مطمع في الحلول النهائية، إنما المقصود استشرافُ وضعٍ عالميٍّ يمكن معه أن يبقى العالم صالحاً للعيش الإنساني فيه. إذاً ما الذي أدّى إلى هذا الوضع المتأزّم لنظام العالم على شتى المستويات، وبخاصّةٍ في قضايا الأوبئة، والأزمات الاقتصادية، والاختلال المناخي، والاضطراب الاستراتيجي؟

أول ما يخطر على البال أمران: تراجع التعاون على المستوى العالمي في مواجهة الأزمات أو التوقّي منها، وهذا يستلزم ضرورة الاندفاع في مبادراتٍ عالمية أو إنسانية؛ على كل المستويات؛ لمواجهة الاختلالات التي تُسبّب بها تراجع دوافع وممارسات التعاون والتضامن والتفهم لمقتضيات إنسانية الإنسان، ووحدة الإنسانية.

إنّ تراجع أفكار ومبادرات وممارسات التعاون والتضامن يعود - في نظر إدغار موران (داعية فلسفة التفاهم) - إلى سواد فكرة وممارسات القوة في النظام الدولي. ففي هذه الحقبة من حقب العولمة (وليس العالمية) يتقدم بين الدول الكبرى (والتي تطمحُ للتعاظم والانتصار والامتداد) ووعي ضرورة ممارسة القوة؛ أي فكرة الصراع، والميل للصراع والمغالبة تنتهي معه ممارسات السياسة والتفاوض، وحتى إذا آلت الأمور إلى التفاوض؛ ففي نظر أهل الغلبة أنّ ذلك يكون بعد الانتصار الاقتصادي أو العسكري أو الأمرين معاً. ويجري ذلك كله بالطبع على حساب قيم السلام والعدالة والعيش معاً. وأصل ممارسات القوة هذه أتت من جانب الكبار في النظام الدولي؛ بل

ومن جانب الأوساط الذين ينتهي كلُّ منهم بالعمل مع، أو عند إحدى الدول الكبرى. وكان العالم كله على أملٍ كبيرٍ بعد انتهاء الحرب الباردة، وحديث الأميركيين عن نظامٍ عالميٍّ جديد، يحزّر الأمم المتحدة ووكالاتها ومفوضياتها من الاحتجاجات والتقييدات؛ بيدَ أن النظام الجديد المدعى تجلّى عن تدشين حقبةٍ للهيمنة، فلسفتها حريات السوق واقتصادياتها؛ ولذا توالى أحداث وممارسات المعارضة والتمرد على المهيمنين وعلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إنّ حقبة الهيمنة والتمردات عليها ما غصّت فقط بالنزاعات والحروب والعنف والإرهاب؛ بل وبتجاهل المشكلات العالمية المتفاقمة، وأهمها مشكلات الاختلال المناخي، والفقر والجوع، والأزمات الاقتصادية. وكلُّ مشكلةٍ من هذه المشاكل المدمّرة لإمكانات السلام دفعت سائر الأطراف للاتجاه للقوة، بوصفها حمايةً وميزةً وكسباً استراتيجياً.

وكما تفاقمت المشكلات التي أُريد حلّها بالقوة وسياسات الهوية المغلقة؛ فإنّ قوى كثيرةً في المجتمع المدني العالمي هبّت للدفاع عن مصالحها ومصالح الإنسانية في السلام والتعاون من أجل العدالة وإنسانية الإنسان. ولذلك جاءت مساعي إنسانيةٍ جديدة للتغيير في الروح والمقاربة؛ ولكنها لا تكفي أن تقف عند بيان أهمية التعاون والتضامن؛ بل عليها التجاوز بتفاعل أكبر؛ لأن الأمر يتعدى ذلك إلى الانطلاق من أخوة بني البشر، ووحدة الإنسانية. وهذا وعيٌ جديدٌ بأهمية المقاربة القيمية والأخلاقية في مواجهة الرهان على القوة والغلبة، والرهان على سياسات الهوية والانغلاق، واستنهاض الوعي بوحدة الإنسانية، وبأخلاق المسؤولية الفردية والجماعية.

يجب أن تستدعي هذه المبادرات عقل العالم وعقل الرشد الإنساني، وهما القوة الأخلاقية الفاعلة والمسؤولة عن الاجتماع الإنساني. وإذا كان الاجتماع الإنساني يقوم على المصالح المشتركة؛ فهو يقوم أيضاً على أنّ هذه المصالح لا تتحقّق إلا بالحرية والسلام والعدالة. وتبعاً لهذه

الشمولية القيمة والمصلحية علينا الوعي بالتغيرات التي تستدعي الدعوة للاستغلال النظري والعملي بعقل العالم، القائل بوحدة الإنسانية وائتلافها، والاسترشاد بهذين الأمرين لإيقاظ الوعي بضرورات الحرية والكرامة والسلام والعدالة.

فهناك وعي إنساني بشأن متغيرات كبرى أوصلت الوضع العالمي إلى ما هو عليه: التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي أتاح للإنسانية إمكانيات كبرى لإحقاق الرشد في المشهد العالمي، وهو الأمر الذي دعا إليه ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعولمة التي قامت على وحدة السوق وتحكمها والصراع عليها، والأبحاث الاستراتيجية الآتية، ونزعات الهوية التي تحكمت - إلى حدٍ بعيدٍ - بالسياسات في المجالات الوطنية والعالمية، وظهور قوى الرُشد العالمي المستندة إلى الوعي بأخلاق المسؤولية في المجتمعات وفي المدى العالمي.

السلام يجب أن يكون هو المقولة الأساس في عقل العالم. وإذا كان البارز في الفلسفات والمواثيق الدولية هو الجانب السياسي والاستراتيجي؛ فإن السلام يبقى في الحقيقة مقولة قيمة وأخلاقية نظرياً وعملياً؛ لأنه يتصل بحفظ النفس البشرية. لكن أهميته ومعناه الباقي يستندان إلى ما يتصل بحفظ النفس الإنسانية من الموجبات والمتطلبات، وفي مقدمتها الكرامة والحرية على مستوى الأفراد بوصفهم بشراً أحراراً وذوي كرامة. فإذا بلغ بنا الأمر؛ إلى الدول والأمم فإن السلام - لكي يتحقق ويستمر - لا بدّ أن يقترن بالعدالة، وفي المجتمعات والدول، كما في النظام العالمي.

وعندما تصل الإرادة الحقّة في السلام نحو التفصيل في مسألة العدالة؛ فإن الإشارة تكمن في أهمية حكم القانون؛ لكون ذلك معنى عملياً لها، وإرادتنا للعدالة أن تبقى قيمةً عليا يتأصل عليها القانون، ويعود إليها بوصفها مرجعيةً، حتى لا يتجمّد في أمورٍ شكلية. فإذا وصلنا إلى المجال العالمي فإنّ الضرورات قد تبعث على تقديم السلام، ولكي يستمر ويقوى تكون العدالة

هي المطلب الآخر الذي ينبغي أن يُقترن به، وليس بوصفها ممارسةً يجري الاختلاف في مضامينها فحسب؛ بل وبوصفها قيمةً يجمع على أهميتها بنو البشر كما اجتمعوا على قيمتي الحرية والكرامة. إن الطرح الاستراتيجي للوضع الإنساني يُعنى بالجانب الجيو استراتيجي. وكون الاختلال في الاستراتيجي، ناجمٌ عن ممارسات القوة والمغالبة، ومما لا شك فيه أن المنطق الأول هو للمؤسسات الدولية، وقد كان في الأصل منصباً على حفظ السلام، وهو لا يستقيم ولا يتحقق بالغلبة التي لا يمكن أن تستمر إلا إذا سارت باتجاه قوة التوازن وليس توازنات القوة. وقوة التوازن تأتي من مراعاة مسألتَي الحرية والعدالة.

أما الاختلال الآخر الناجم عن سياسات الهوية في المجال الوطني، والمجال الدولي؛ فلا بدّ من رؤية تُراعي أنّ وحدة إنسانية الإنسان تقتضي الاعتراف بالحرية والكرامة والعدالة للأفراد والجماعات، وعدّ التعدد غنىً وتكاملاً. وهذا هو المعنى الذي ينمو ويقوى ويتكامل لمفهوم المواطنة في المجال الوطني وصولاً إلى المواطنة العالمية. والدعوة نحو وعي جديد يقوم على أخلاق المسؤولية، والتي تنهضُ بها اليوم قوى المجتمع المدني العالمي. إنّ الوعي القوي بأخلاق المسؤولية هو المستند في الحاضر والمستقبل لإحقاق ائتلاف إنساني؛ فالحوار والتداول هما الوسيلة الأفضل للتشارك في التفكير والتدبير على مستوى الجماعات الصغرى والدول والمجتمع العالمي. والتداول بين الأفراد والجماعات هو حوارٌ مستمرٌ لتحقيق أمرين: حلّ المشكلات، والتفكير المشترك بالمستقبل.

إن ممارسة الحوار والتداول في السياسات العملية هو السبيل سواء في الداخل الوطني، أو الإقليمي، ومع العالم بأشكاله المتعددة، سواء بالاقتراح أو بالحوار أو بالإقناع وتدويله على كل المستويات. ولذلك فإنّ هذه المقاربة الأخلاقية والقيمية تمثل لنا خلاصات من التجارب والمبادرات العالمية في توجيهها الإنساني والغنية بتنوعها ورؤاها، ولأجل عالمٍ أرحب ينعم بالطمأنينة والسلام والعدالة.